دور الأصول والموارد المحلية في دعم التنافسية الصناعية للمحافظات المصرية

ا.م.د رندا جلال حسين
استاذ مساعد بقسم التنمية العمرانية الاقليمية
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني
Randa_ali@cu.edu.eg

د. وليد نبيل بيومي
مدرس بقسم التنمية العمرانية الاقليمية
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني
Dr.walid_bayoumi@yahoo.com

م. محمد سمير رجب سليمان
معيد بقسم التنمية العمرانية الاقليمية
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني
Mohamed_samir10075@yahoo.com

الملخص

اعتمد تحقيق التنمية المحلية على مجموعة من العوامل والركائز طبقاً للمتغيرات العالمية والإقليمية المؤثرة في تحقيق عمليات التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، وتعتبر الصناعة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية فقد أصبحت هناك عوامل ومتطلبات لتحقيق التنافسية الصناعية بدورها التي تحقق نقلة نوعية في التنمية على المستوي القومي والمحلي. تتميز التنافسية بالحداثة وظهر الاهتمام بها في اواخر التسعينيات كنتاج وهدف للنظام الاقتصادي الجديد وظهور عصر العولمة والتوجه نحو تطبيق اقتصاديات السوق، ويتداخل مفهوم التنافسية مع عده مفاهيم منها النمو والتنمية بما يؤثرعلي الدول وعلاقتها بالتجارة الخارجية وبالسياسة الصناعية وبالسياسة التكنولوجية، تعني تنافسية الدول مدي قدرتها علي رفع مستويات المعيشة لمواطنيها، وتعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب، ويتداخل ايضا مع العديد من المجالات والظواهر ومنها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ونتيجة للتطوارت في البيئة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية ليس على مستوى المؤسسات فقط، بل أصبحت حاجة ملحة لدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعية. يعتمد البحث على ربط دور الأصول والموارد المحلية كأحد مقومات دعم الصناعة لتحقيق التنافسية الصناعية من خلال قياس مدي قدرة المحافظات المصرية لتحقيق متطلبات التنافسية الصناعية. يركز البحث على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تعريف التنافسية الصناعية وتحليل مستويات التنافسية الصناعية، دراسة ركائز ومتطلبات التنافسية الصناعية، دراسة الأصول والموارد المحلية وعلاقتها بالتنافسية الصناعية، تطبيق مؤشرات التنافسية الصناعية على المحافظات المصرية. وفي النهاية يتوصل البحث إلى تصنيف المحافظات المصرية طبقاً لقدرتها على التنافسية الصناعية في ضوء أهداف وركائز التنمية المحلية.

الكلمات الدالة: التنافسية الصناعية – التنمية الصناعية – التنمية المكانية -التنمية المحلية

١ هدف البحث

يهدف البحث الي تصنيف المحافظات المصرية طبقاً لقدرتها التنافسية الصناعية وطبقاً لأهداف التنمية المحلية للمحافظة حيث ان التنمية المحلية تعتبر هدف لكافة المستويات المحلية المختلفة بدأ من الدولة الي أصغر وحدة محلية وبذلك نجد ان عملية التنمية المحلية لها مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية وهي اساس عمليات التنمية وفي إطار ركائز ومستويات التنافسية الصناعية كيف يمكن تحقيق عملية التنمية المحلية بالمحافظة.

٢ تعريف التنافسية الصناعية وتحليل مستوياتها

يختلف مفهوم التنافسية الصناعية من حيث انها مؤسسة او قطاع او تنافسية الدولة في مجال الصناعة كما هو مبين في المفاهيم التالية (محبوب، ٢٠١٠):

- **تنافسية المؤسسة الصناعية:** تعرف على أنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية والدولية كما تعرف بأنها القدرة التي تملكها المؤسسة في وقت معين على مقاومة منافسيها.
- **تنافسية القطاع:** تعرف على أنها قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية

- **تنافسية الدولة:** تعرف على أنها "قدرة البلد على تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة، ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات

وتعتبر العلاقة بين التنافسية على صعيد المؤسسة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية، حيث أن إحداها تؤدي إلى الأخرى، فلا يمكن الوصول إلى قطاع تنافسي دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية، غير أن وجود قطاع أو مؤسسة يملكان قدرة تنافسية لا يؤدي إلى حيازة الدولة لهذه القدرة.

ويمكن استنتاج مفهوم واحد للتنافسية الصناعية علي انها القدرة الصناعية للبلدان علي الانخراط داخل السوق العالمي من خلال تحسين الانتاجية الصناعية وتحسين القدرات التكنولوجية من ناحية الجودة والكفاءة وتحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية علي المنافسين وضمان تحقيق معدلات نمو صناعية واقتصادية عالية ومستديمة

٢/٢ مستويات التنافسية الصناعية وعلاقتها بمستويات التنمية

يمكن القول أن العلاقة ما بين التنافسية على جميع المستويات، المؤسسة، القطاع، والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي وبالتالي للوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة، إلا أن وجود منشأة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة حكما، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد يعد دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولية (عبد الحليم، ٢٠١٤)

شكل (١) العلاقة بين المستويات في التنافسية الصناعية

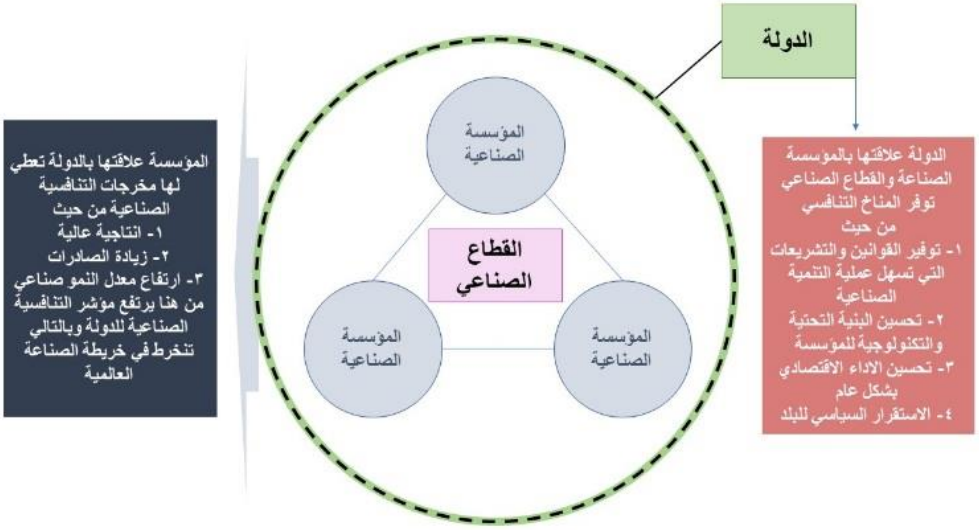

المصدر: من إعداد الباحثين

العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة (الدولة، القطاع والمؤسسة) هي علاقة تكاملية، إذ غالباً ما نجد أن تحقيق تنافسية المؤسسة يؤدي إلى تحسين تنافسية القطاع وبالتالي تحسين تنافسية الدولة، فالمؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس على الأسواق والموارد في صناعة ما، وتستمد الدولة تنافسيتها من المؤسسات أو الصناعات العاملة فيها فإذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مؤسساته، وتنافسية المؤسسة تعتمد على نوعية إدارتها، يجب علي الدولة (المستوي القومي) يمكن لها أن تساهم في إيجاد مناخ مناسب لممارسة إدارة جيدة للمؤسسات العاملة بها، وتؤثر على الوضع التنافسي من خلال سياساتها العامة المتمثلة في:

- توفير استقرار الإقتصاد الوطني
- خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات

- تحسين أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري بإعتبار الدولة المكوّن الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

٣/٢ أهمية التنافسية الصناعية في عملية التنمية الشاملة والصناعية

تعددت الأسباب التي جعلت التنافسية الهدف الاساسي في المنظومة العملية في الحياه والتي تمثل معظمها نتائج العولمة وحركة المتغيرات والمستجدات العالمية والتي تتمثل في

- التغيرات علي الصعيد البشري، في مختلف جوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقد حدث في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي ترتبط بالقدرة التنافسية. مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين
- التطورات علي المستوى العملي حيث لم تعد الصناعة مرتبطة بكثافة راس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارت العاملين والاصول وادارة الموراد المحلية
- التطورات السياسية والتوجيات الجديدة وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات علي مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحوكمة والمشاركة ومنظومة القيم.
- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والإتصالات وتطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي تتعامل بها المؤسسات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق
- سهولة الإتصال وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكة الإنترنت، وآليات الإتصال الحديثة وتطبيقات المعلومات المتجددة
- تدفق نتائج البحوث والتطوارت التقنية، وتسارع عمليات الإبداع والإبتكار بفضل الإستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة التحالف مع المؤسسات الكبرى في هذا المجال
- زيادة الطاقات الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، تحوّل السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأسهل الشروط، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية. (عبدوس، ٢٠١٣)

٣ ركائز ومتطلبات تحقيق التنافسية الصناعية

تتلخص تحقيق التنافسية الصناعية في مجموعة من الركائز وسوف يتم تحليلها بالتفصيل فيما يلي: -

- ركائز ومتطلبات الإنتاجية التي تتمثل في تحسين الانتاجية الصناعية من حيث هيكل الانتاج الصناعة وعمليات الانتاج بدخول نوعيات وتقنيات جديدة في عمليات الانتاج الصناعي تسهم في اسراع وتحسين جودة المنتج
- ركائز ومتطلبات الاستثمارية التي تتمثل في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية، من أجل تحسين القدرة على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي من خلال المشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية
- ركائز ومتطلبات الاقتصادية التي تتمثل في تقدم فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع . فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في مراحل محددة من سلاسل القيمة المضافة العالمية
- ركائز ومتطلبات اجتماعية التي تتمثل في بناء القدرات الابتكارية التي تلعب دورا محوريا في ديناميكيات النمو للبلدان النامية الناجحة. وقد اعترفت هذه البلدان بأن الابتكار لا يتعلق فقط بمنتجات التكنولوجيا الرفيعة وأنه ينبغي بناء القدرة على الابتكار للعمالة والسكان في مرحلة مبكرة من عملية التنمية من أجل امتلاك القدرات التعليمية التي من شأنها أن تتيح "اللحاق بالركب.

- ركائز ومتطلبات العمرانية التي تتمثل في تمثل عملية النشـــاط الاقتصـــادي أهمية كبيرة بالنســـبة للتجمعات الصناعية كبيرة الحجم سواء كان الأمر موجها نحو الأسواق المحلية أو موجها للتصدير بلا يتم تحقيق التنافســـية الصـــناعية إلا من خلال ظهور الأنماط الصـــناعية المكانية الجديدة مثل الحديقة الصـــناعية Industrial park والعنقود الصـــناعية Industrial cluster والشـــبكة الصـــناعية Industrial Network التي تتنشـأ بوجود المنطقة الصـناعية/ المنطقة البحثية/ المنطقة التكنولوجية /المنافذ والاتصالية /العلاقات الصناعية.

شكل (٢) ركائز ومتطلبات التنافسية الصناعية

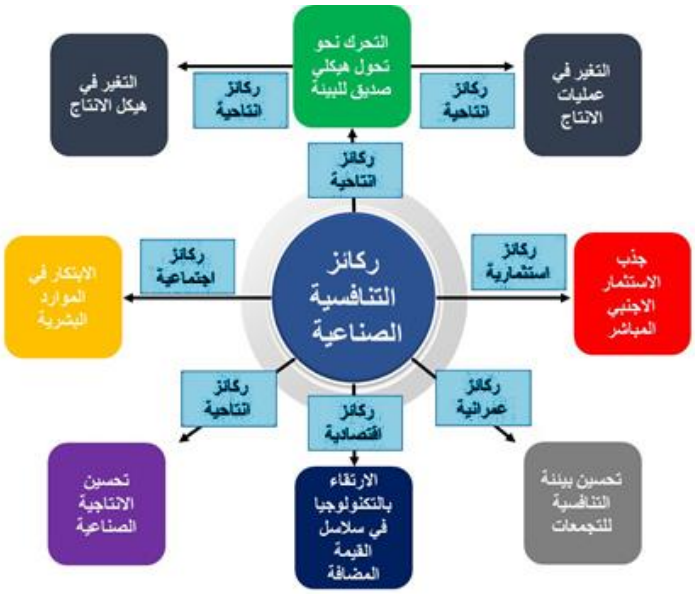

المصدر: من إعداد الباحثين

١/٣ ركائز التنافسية الصناعية الاقتصادية (الإرتقاء بالتكنولوجيا في سلاسل القيمة المضافة العالمية)

تعتبر سـلاسـل القيمة العالمية أحد أهم ركائز للتنافسـية الصـناعية الاقتصـادية حيث مكن تعريف وتحليل مفهوم سـلسـلة القيمة على انه مجموعة من الأحداث للمنتجات تنتقل عبر سـلسـلة من الاحداث عند كل حدث، يكتسـب المنتج به القيمة الأضافية. وتحليل سلسلة القيمة مفيد في أنه يساعد على تركيز تفكيرك على ما يرفع التكلفة، كما يســـاعد على التركيز على ما يحقق التميز؛ وبالتالي، زيادته ودعمه. وتشـــارك أغلبية البلدان النامية مشـــاركة متزايدة في سـلاسـل القيمة العالمية. فقد ارتفعت حصـتها في التجارة العاملية ذات القيمة المضـافة من ٢٠ في المائه في عام ١٩٩٠ الي ٣٠ في المائه في عام ٢٠٠٠ ثم الي أكثر من ٤٠ في المائه حاليًا.

من وجهة نظر البلدان النامية فإن سلاسل القيمة العالمية تقدم فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع، فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في مراحل محددة من سلاسل القيمة المضافة العالمية كما هو موضح بالشكل التالي تستطيع أن تدخل في مراحل متقدمة في تنافسية الصناعية لها. (الاونكتاد، ٢٠١٣)

شكل (٣) سلاسل القيمة المضافة الصناعية

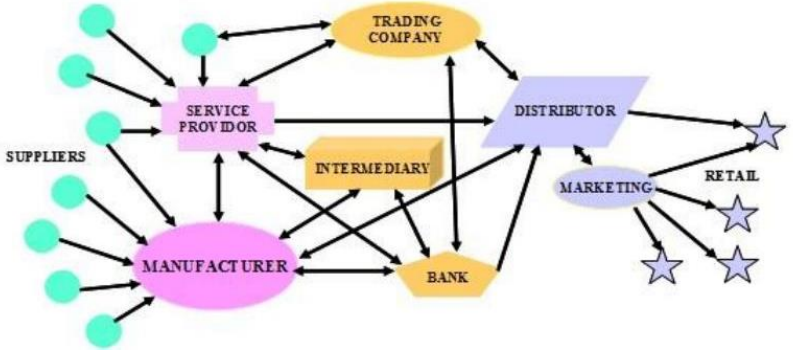

Source: Industry Global Value Chains, Connectivity and Regional Smart Specialization in Europe, European Commisson-2016

اعتمدت العديد من الدول على اتباع سياسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة بتسهيلات وحوافز خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي. وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين من بين أفضل المناطق المعروفة.

٢/٣ ركائز التنافسية الصناعية الانتاجية (التحرك نحو تحول هيكلي صديق للبيئة)

على الرغم من أن الفترات السابقة شهدت تغيرا تكنولوجيا صديقا للبيئة، إلا إن ذلك كان غير كاف لفصل التلوث عن النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تنافسية السوق الحالي للقوة المحفزة للتحسينات البيئية، إلا إن تأثير هذا لم يكن بالقدر الكافي لتحقيق الاستقرار أو حتى الحد من الانبعاثات والتلوث البيئي العام. إن التغير التكنولوجي لتحقيق الاستدامة البيئية الداعمة للتنافسية يعمل أساسا من خلال قناتين- عملية الإنتاج وهيكل الإنتاج – وهما ينطويان على مفاضلات بيئية واقتصادية واجتماعية (Unite Nation, 2016)

١/٢/٣ التغيير في عمليات الإنتاج

تحدث التغييرات في عمليات الإنتاج من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مثل الطاقة المتجددة ، مما يساعد الشركات على أن تصبح أكثر تنافسية من حيث التكاليف. وفي ظل ظروف مثالية، تكون تكاليف المدخلات المتجددة مكافئة لطاقة الوقود. وتعتبر تكاليف بعض تكنولوجيات الحد من أي من الملوثات الناجمة، تكاليفا مقبولة، كما إن عمليات الإنتاج يعاد تصميمها للتقليل من استخدام الموارد. إن النفايات التي تعتبر عادة نتيجة سيئة لعملية الإنتاج، تصبح مدخلا رئيسيا يعاد استخدامه مباشرة كمدخلات من خلال تقنيات استعادة المواد أو تحويل النفايات إلى طاقة. ولكن مثل هذه التحولات تكون ممكنة فقط في حالة توافر التقنيات البيئية والشروط التي تتيح إجراء تغير بيئي إيجابي في مجال الإنتاج بما في ذلك الأسعار النسبية التي تواجه المنتجين. فلا تزال بعض التحولات، مثل التحول العالمي نحو استخدام الطاقة المتجددة أو الانخفاض الحاد في تكاليف تقنيات الحد من التلوث، بعيدة عن التحقق المادي ولكن تشير الدلائل إلى اتجاه الشركات نحو استخدام مدخلات طاقة أكثر كفاءة

شكل (٤) العلاقة بين كثافة الانبعاثات والناتج المحلي الاجمالي علي الصعيد العالمي

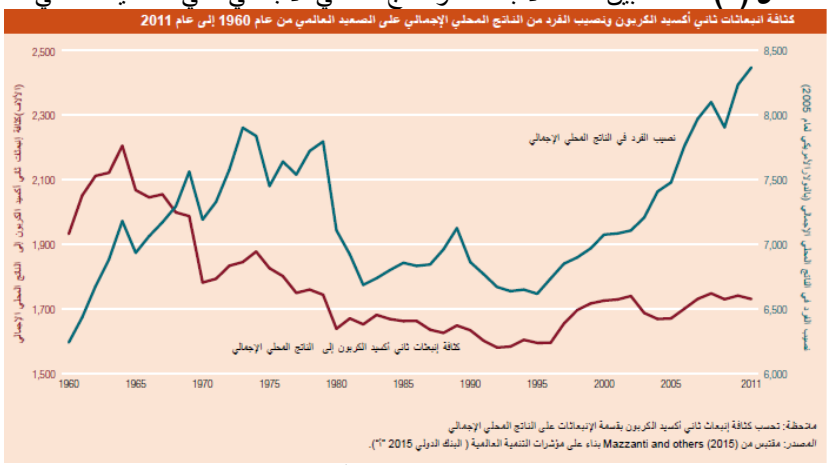

المصدر: تقرير التنمية الصناعية للأمم المتحدة ٢٠١٦

زادت الانبعاثات العالمية بنسبة ٢٩ بالمئة خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٩ ولكن هذه النسبة بلغت ١٦ بالمئة فقط في الصناعة التحويلية وتدفع كفاءة استهلاك الطاقة أيضا الشركات على الاستثمار في التقنيات التي تعيد تدوير النفايات أو المواد، ويتزايد الوعي حول التكنولوجيات التي تعيد استخدام المواد كمدخلات في عملية الإنتاج. وتشير الإرتفاعات الحادة في أسعار المواد الأولية خلال العقد الماضي إلى ندرة الموارد وإلى ضرورة إدارتها بشكل أكثر استدامة ولذلك تصبح عملية إعادة التدوير اقتصادية بدرجة أكبر مقارنة بعملية التخلص من المواد والمخلفات، ويتحول الإنتاج إلى عملية دائرية يكتسب من خلالها الاقتصاد قيمة (دائرة المغلقة في عملية الانتاج) (Unite Nation, 2016)

شكل (٥) الدائرة المغلقة في عملية التنمية الصناعية

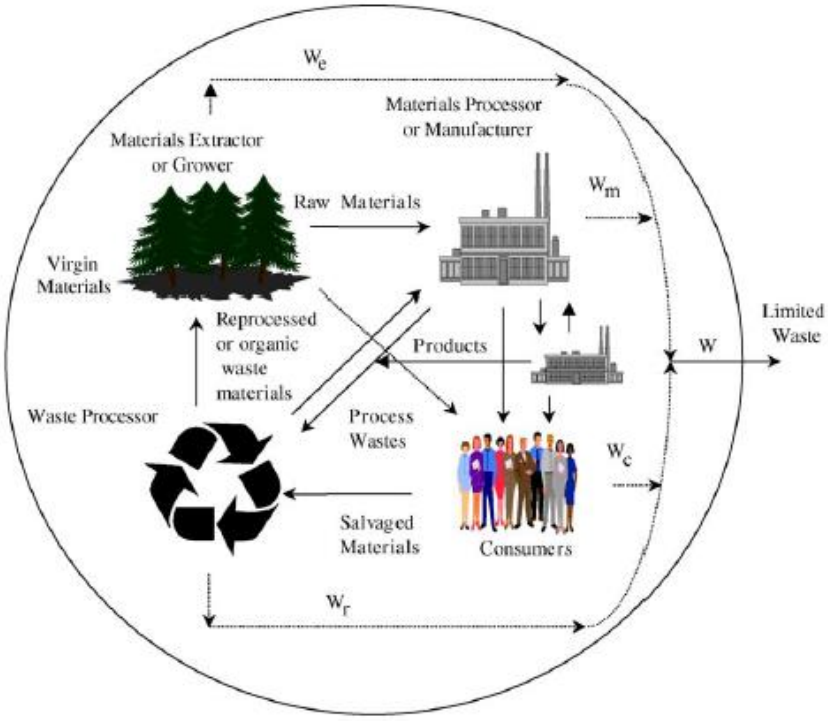

Source: Sustainable Manufacturing and Eco-Innovation /Synthesis Report

٢/٢/٣ التغيرات في هياكل الإنتاج

تتجه البلدان إلى التصنيع من خلال التحول نحو قطاعات تتميز إلى حد كبير بانخفاض ما ينتج عنها من انبعاثات إن هذا الاتجاه للتحول من قطاعات التكنولوجيا المنخفضة إلى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة يتواكب معه اتجاه طبيعي للتلوث وتمتلك القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة أعلى إنتاجية بيئية – فإن هذه القطاعات تولد انبعاثات أقل ويؤدي التخصص القطاعي في قطاعات متقدمة التكنولوجيا إلى الحد من كثافة الإنبعاثات وبالتالي تساهم الاتجاهات الاقتصادية الطبيعية في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

- التحسينات في الحماية البيئية الناتجة عن التحول من التكنولوجيا المنخفضة إلى تلك المتقدمة،
- فالبلدان تحتاج إلى فرض إجراءات تحد من الضرر البيئي، حتى وإن كان ذلك غير مرتبط مباشرة بعملية الإنتاج (تكنولوجيات الحد من التلوث صديقة البيئة)

فإن هذا الاتجاه نحو التغير التكنولوجي غير الهادف للربح غالبا ما يكون باهظ التكاليف. وتعتبر هذه التكلفة العالية لإنخفاض الانبعاثات أحد العوامل الرئيسية التي تعوق الشركات عن السعي لتخفيض التلوث وكذلك تعوق البلدان من اعتماد سياسات فرض قيود على الانبعاثات. حيث ان البلدان منخفضة الدخل وتلك متوسطة الدخل في اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة حيث قد يؤدي تكاليف ذلك إلى عرقلة النمو

يمكن البلدان ان تتغير من تكنولوجيا المنخفضة الي التكنولوجيا المتقدية عن طريق عملية نقل التكنولوجيا التي يقصد استعارة الاساليب الفنية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة لتوظيفها بما يخدم النمو والتقدم في البلاد النامية او التي دخلت حديثا في ميدان الصناعة والتقدم، ويجب الا ينفصل مفهوم عملية نقل التكنولوجيا الي نقل الجانب المادي وانما يجب ان ينظر اليها على انها عبارة عن نقل المعرفة والخطط والاجراءات المتعلقة بها.

فالتكنولوجيا اذا قد تنتقل في شـــكل مادي وقد تنتقل في شـــكل معرفة ومعلومات وخطط واجراءات اخري. (Jantsch, 1967)

٣/٢/٣ تحسين الانتاجية الصناعية

يقيس الاقتصـــاديون الإنتاجية كعلاقة بين المدخلات في عملية الإنتاج ، ومخرجات الإنتاج والمحرك الرئيســـي للإنتاجية هو التقدم التكنولوجي. ويسـتخدم التقدم التكنولوجي التحسـينات التقنية التي تمنح ضـغط قوى السـوق التنافسـية للشـركات حافزًا للبحث عن طرق لخفض تكاليف الإنتاج وتحسـين جودة المنتج ونجد ان التنافسـية الصـناعية تلعب دور هام في زيادة الانتاجية لذلك يمكن توقع أن تؤدي البيئات التنافسـية إلى مسـتويات إنتاجية أعلى من البيئات الاحتكارية. (Clerides, 2012)

٣/٣ ركائز التنافسية الصناعية الاجتماعية (ابتكار في الموارد البشرية)

أثناء مرحلة التحول الهيكلية تصـــبح المجتمعات أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية وأكثر إنتاجية من الناحية الاقتصادية على نحو يؤدي إلى تحسين الدخول وزيادة الثروة والرفاهية الذاتية. التحولات السكانية نتيجة ارتفاع الدخول وتبني أشـكال التكنولوجية الحديثة، تسـاعد كثيرا على تحسـين النتائج في مجالات الصـحة والتعليم والتحضر. ويعتبر التصنيع أمرا أساسيا وجوهريا لهذه العملية، فهو يعمل على توفير عمالة منتجة في المراحل المبكرة وهو الحافز الأسـاسـي للابتكار التكنولوجي. ومع الوقت يتطور التصـنيع لدى الدولة بشـكل نمطي من مجرد تصـنيع كثيف العمالة إلى تصـنيع قائم بشـكل أكبر على رؤوس الأموال والتكنولوجية، ليخلق بذلك طلبا أقوى على العمالة الماهرة. والعمالة الأكثر مهارة توفر حوافز للابتكار التكنولوجي، ولذلك يجعل من الممكن وجود حلقة مثمرة من التعليم والابتكار والإنتاجية.
ومن خلال نقل التكنولوجيات كان للابتكار الدور المحوري في التنمية الاقتصـــادية. وقد أدى بناء القدرات الابتكارية دورا محوريا في ديناميكيات النمو للبلدان النامية الناجحة. وقد اعترفت هذه البلدان بأن الابتكار لا يتعلق فقط بمنتجات التكنولوجيا الرفيعة وأنه ينبغي بناء القدرة على الابتكار في مرحلة مبكرة من عملية التنمية من أجل امتلاك القدرات التعليمية التي من شأنها أن تتيح "اللحاق بالركب (OECD I. f., 2012)

٤/٣ ركائز التنافسية الصناعية الاستثمارية

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعود هذا التنافس إلى محورية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد، من أجل تحسين القدرة على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي من خلال المشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية، يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادرتها في الأسواق الدولية سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشـر في الارتقاء كميا ونوعيا بمسـتوى الصـادرات اكتسـاب الخبرة المعرفية التقنية والتسـويقية الداعمة لحركة الاندماج مع باقي دول العالم ولذلك عليها تطوير إقتصادياتها كسب ميزة تنافسية تمكنها من جذب هذه الاستثمارات في الحالات التالية:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي
- الوساطة المالية والقدرات التمويلية
- الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية
- بيئة أداء الأعمال مناسبة
- حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وفرة ونوعية الموارد البشرية والطبيعية
- البنى التحتية والفعالية اللوجستية
- عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

لاشك أن جميع المكونات الرئيسية التي تم رصدها مهمة لقياس الإمكانيات المحتملة لجذب الدول للاستثمارات الأجنبية إلا أن قدرة الدول على توفير وتطوير تلك الإمكانيات تختلف بحسـب مرحلة النمو التي تقع فيها، فكلما انتقلت هذه الدول بين المراحل بشكل تصاعدي فان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع ويتغير الهيكل الاقتصادي وتزداد حاجة الدول لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة لتبقى قادرة على توفير مستوى عال من الدخل، مما يعكس ازدياد قدرة جذب الاقتصـاد للاسـتثمار، وبالتالي على الدخل نتيجة النمو الذي يشـهده على مختلف الأصعدة والذي يدفع به للانتقال إلى المرحلة التالية من تطوره٠ (بن عمار، ٢٠١٥)

١/٤/٣ متطلبات تنافسية جذب الاستثمارات الصناعية بالنسبة للدول في مرحلة التنمية الاقتصادية.

هي الدول المعتمدة على استغلال وفرة الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية تتنافس فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على أساس كلفة العمالة وتوفر الموارد الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات عادة ما تكون عادية أو محدودة التعقيد ففي هذه المرحلة تكون المكونات المؤثرة بشكل أساسي هي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية والحوكمة والإدارة العامة، وبارتقاء الدول إلى مرحلة الاعتماد على الإنتاجية يتوجب عليها التركيز على العناصر التي تمكن من استحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات، وتعتمد قدرة الجذب في هذه المرحلة بشكل رئيسي على العوامل الكامنة التي تحددها المعايير المعتمدة من طرف الفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي أي الشركات المتعددة الجنسيات وتتضمن: حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية المتوافرة بالتزامن مع الاستفادة من الموارد الطبيعية، العناصر المباشرة وغير مباشرة المحددة للتكلفة والمحفزة للاستثمار (بن عمار، ٢٠١٥)

٢/٤/٣ متطلبات تنافسية جذب الاستثمارات الصناعية بالنسبة للاقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار

إن مقومات المنافسة عامل لاستقطاب مزيد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية تحددها القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها لتتمكن من مجاراة الكلفة العالية لعناصر الإنتاج والمحافظة على متطلبات الجودة الأمر الذي يستوجب الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا وتعقيدا والقدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار وبالتالي يصبح تأثير عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي مهما لقدرة جذب مؤيد من الاستثمار الأجنبي لتلك الدول. وبناء على ما سبق، من المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، والتي تفرز نمطا إنتاجيا وتكنولوجيا واستهلاكيا محددا والأولويات التنموية التي عادة ما تتضمنها الخطط أو الإستراتيجية الإنمائية لكل بلد (بن عمار، ٢٠١٥).

٥/٣ ركائز التنافسية الصناعية العمرانية (متطلبات التوطين)

تتمثل ركائز التنافسية الصناعية العمرانية في تحديد متطلبات توطن الانماط المكانية الصناعية الداعمة للتنافسية الصناعية بناءا علي الاصول والموارد المحلية حيث تمثل عملية النشاط الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للتجمعات الصناعية كبيرة الحجم سواء كان الأمر موجها نحو الأسواق المحلية أو موجها للتصدير. الدروس المستفادة من التطور على مستوى التجمعات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة يرجع سبب ظهور التجمعات الصناعية الجديدة قالتنافسية الصناعية لا يمكن ان تنتج من خلال منطقة صناعية تقليدية و لكن لا بد من التوجه نحو الانماك الصناعية الجديدة مثل (المنتزه الصناعي – المنتزه الصناعي البيئي- العنقود الصناعي - (هوليوود، وبوليوود الممثلة في صناعة السينما)، ومؤسسات التكنولوجية المتقدمة (وادي السيليكون)، ومؤسسات برمجيات الكومبيوتر المتخصصة، والمؤسسات المتخصصة في مجال المواد الجديدة وماكينات صنع الآلات والأدوات المعدنية (إلى الوفورات الخارجية وقوى السوق. إلا أنه، وفي ظل اقتصاد عالمي متصاعد، ينبغي على التجمعات الناجحة والديناميكية، أن تنخرط في عمل هادف وجماعي. وعلى الرغم من أهمية التعاون والثقة فيما بين المؤسسات، إلا أنهما لا يكفيان بصفة عامة لضمان بقاء أي تجمع صناعي في العالم الحديث. ومن ثم فإن التجمعات الصناعية غالبا ما تتطلب أيضا دعما من الحكومات. وفي والوقت الذي يشهد تزايدا في مشاركة التجمعات الصناعية في الأسواق العالمية، وفي الوقت الذي تشكل فيه التكنولوجية تحديا على نحو متصاعد، تقوم الحكومات المحلية بمساعدة مراكز الخدمة المتخصصة على مستوى القطاع، في توفير دعما تكنولوجيا ودعما في مجال التدريب.

يتضح أن التجمعات الصناعية هي نتاج طبيعي للنشاط الاقتصادي، كما أن بعض التجمعات الصناعية التابعة للصين وموريشيوس والمكسيك، قد نشأت بطريقة تلقائية، من خلال الوفورات الخارجية الخاصة مثل الموقع الجغرافي وترتبط التجمعات الصناعية الأكثر ديناميكية بالأسواق المحلية والإقليمية والأجنبية. كما أنها تعرض أيضا سلسلة من الوفورات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالمهارات، وتجميع الموارد للقيام بدور عامل جذب للمشترين وخلق الثقة اللازمة لدعم العمل الجماعي وامتلاك القدرة على تطوير عملياتها. كما يصاحب التطوير الديناميكي للتجمعات الصناعية أنواع عديدة من الدعم المؤسسي. إلا أن العقبة الرئيسية التي تقف عائقا أمام تطورها تتمثل في ضعف البنية التحتية.. غالبا ما يكون تلبية المتطلبات الجديدة للمستهلكين والتفوق على عروض المنافسين هي المحركات الأولية لعملية تطوير المجموعات الصناعية، سواء كانت السوق الموسعة داخل البلد أو خارجها. وتعتبر عملية تعزيز التفاعل فيما بين المنتج والمستخدم وتوسيع الأسواق بمثابة وسيلة للتطوير. (Unite Nation, 2016)

٤ دور التنمية المكانية المحلية في تحقيق التنافسية الصناعية

تتمتع كل منطقة محلية بخصوصية مكانية يمكن أن تساعدها على تحقيق التنمية المكانية أو تعيقها عن ذلك. حيث تشكل تلك الخصائص التي منها يمكن أن يتم تطوير سياسات التنمية حيث تحسين فرص من أجل بناء القدرة على المنافسة، حيث يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى تحديد حجم الموارد والأصول المحلية المتاحة والكامنة به وتشخيص ما بها من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة وتنمية القدرات لهذه الموارد بما يعمل على جعل المنطقة المحلية جاذبة للأنشطة والإستثمارات التي تعمل على تحسين مستويات التنمية بها.

١/٤ مفهوم وسمات الأصول والموارد المحلية في إطار مدخل التنمية المكانية

تعرف الموارد Ressources لغويا بالمصادر Sources أو الوسائل أو الثروات Wealth، والمورد هو المكان الذي يأتي إليه الناس للحصول عل شيء يحقق نفعاً لهم. ولقد إعتيد إستخدام مصطلح الموارد للإشارة إلى الموارد (الأصول) المادية التي تحقق ثروة وإيرادات، إلا أن هذا المصطلح إتساع مفهومه ليشمل أيضا الموارد البشرية والتي بإمكانها أيضا تحقيق إيرادات في حالة توافر القدرات التنموية لها، إذن المورد قد يكون مصدراً مادياً أو معنوياً وإذا تم أستخدامه بطريقة فعالة فإنه يحقق منفعة ما. (أبو النصر، ٢٠٠٩)

تطورت المفاهيم الخاصة بالموارد بالإدبيات النظرية، ويمكن عرض بعض هذه التعاريف في النقاط التالية:

- عرف ماكس سيبورن **Max Siporin** (عالم الاجتماع) المورد بأنه "*أي شيء له قيمة ويكن إستخدامه، وهو إما أن يكون متاحاً أو غير متاح، ويتطلب بعض الجهد لجعله متاحاً، ويستطيع الإنسان أن يستفيد منه ويجعله أداة يمكن إستخدامها لتأدية وظيفة أو لإشباع حاجة أو لحل مشكلة*". يشير هذا المفهوم إلى أن الموارد لها قدرات كامنة وقدرات متاحة. (أبو النصر، ٢٠٠٩)
- يعرف "روبرت باركر" الموارد بأنها "*أي خدمات قائمة في المجتمع ومتاحة للذين هم في حاجة إليها، وفي موقع آخر عرفها بأنها "المصادر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمادية المتاحة والممكنة في المجتمع والتي تساهم في إشباع حاجات الناس وحل مشكلاتهم*". يركز هذا المفهوم على تنوع مصادر الموارد ودورها الأساسي في إشباع الإحتياجات. (أبو النصر، ٢٠٠٩)

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص تعريف إجرائي للموارد والأصول المحلية على إنها "رصيد أو مخزون ذو قيمة من القدرات المتاحة والكامنة بمنطقة محلية محددة والذي يترتب على إستغلاله تحقيق منفعة عامة وإشباع لإحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي ويمكن قياسها في نقطة زمنية معينة".

٢/٤ خصائص الأصول والموارد المحلية

تعتبر الأصول والموارد المحلية مقومات يمكن استخدامها لتحقيق متطلبات وإحتياجات المجتمعات المحلية، وإذا أردنا تحقيق أي هدف من الأهداف الخاصة لتحقيق التنافسية الصناعية، فلا بد من توفير الموارد لتحقيقها، وتحدث المشاكل عندما يكون هناك ندرة في هذه الموارد في مقابل تعدد للمتطلبات والإحتياجات.

تتميز الأصول والموارد المحلية بعدة خصائص نذكر منها:

- ✓ التعدد والتنوع: وغالباً ما تحتاج إلى بذل جهد ووقت ومال لتحقيق الإستفادة منها.
- ✓ الندرة: بمعنى أن الموارد غير كافية ومحدودة، وهذا يشير إلى أن الموارد المتاحة من حيث الكم والنوعية أقل من إحتياجات المجتمع مما يتطلب الترشيد في إستخدامها والحفاظ عليها من سوء الإستخدام. وهناك ندرة من نوع آخر خاصة بطبيعة المورد ذاته ومدى أهميته ومزاياه النسبية والتنافسية غير المكررة بمناطق محلية أخرى، أو إمكانية إستبداله بمورد آخر، فتصبح هذه الندرة ميزة نسبية يجب الحفاظ عليها والبحث عنها لإكتشاف الميزات ذات الندرة.

يتطلب فكر مدخل التنمية المكانية المحلية حشد وتعبئة الموارد المحلية Resources Mobilization، وهي العملية التي تُعرف على إنها "*العمل على تنمية الموارد، والقضاء على الهدر والتبذير في إستخداماتها وإعادة ترتيب أولويات توظيفها، وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية، ويقوي القاعدة العلمية والتقنية*" ذلك من خلال تعزيز الميزات النسبية بالمناطق المحلية

وتطوير إمكانياتها الذاتية لتعزيز القدرة التنافسية المحلية بما يحقق إستدامة هذه الأصول والموارد. ولكي تساهم الموارد النسبية في تحقيق التنافسية المحلية يجب أن تتميز بما يلي:

- أن تكون الموارد فريدة ومتميزة نسبياً عن ما تملكه المناطق المحلية الأخرى المنافسة.
- إلا يكون المورد قابل للتقليد من قبل المناطق المحلية الأخرى المنافسة التي لا تملكه.
- أن يساهم المورد في زيادة القيمة للمنطقة المحلية بإعتباره أحد نقاط القوة التي يجب إستخدامها في إستغلال الفرص المتاحة أو إستبعاد التهديدات المحتملة في البيئة التنافسية. (العيسوي، ٢٠١٥)

٣/٤ أنواع الأصول والموارد المحلية وأدوارها كمقومات للتنمية والتنافسية

إختلفت الدراسات الأكاديمية في تصنيف أنواع الأصول والموارد المحلية طبقاً للتوجهات الفكرية للباحثين (اقتصادية، اجتماعية، إدارية...الخ)، ويعتمد مدخل التنمية المكانية على دمج كافة التصنيفات القطاعية في إطار فكر منظومة التنمية المكانية لتستوعب كافة القطاعات التنموية، والتي تمثل المكون الأساسي عند الإستثمار في المشروعات المختلفة. ويوضح الشكل التالي أنواع الأصول المحلية بفكر مدخل التنمية المكانية. ومن خلاله يمكن تصنيف هذه الموارد وتحديد مردودها على التنمية المكانية كما يلي توضيحه.

شكل (٦) أنواع الأصول والموارد المحلية بفكر مدخل التنمية المكانية

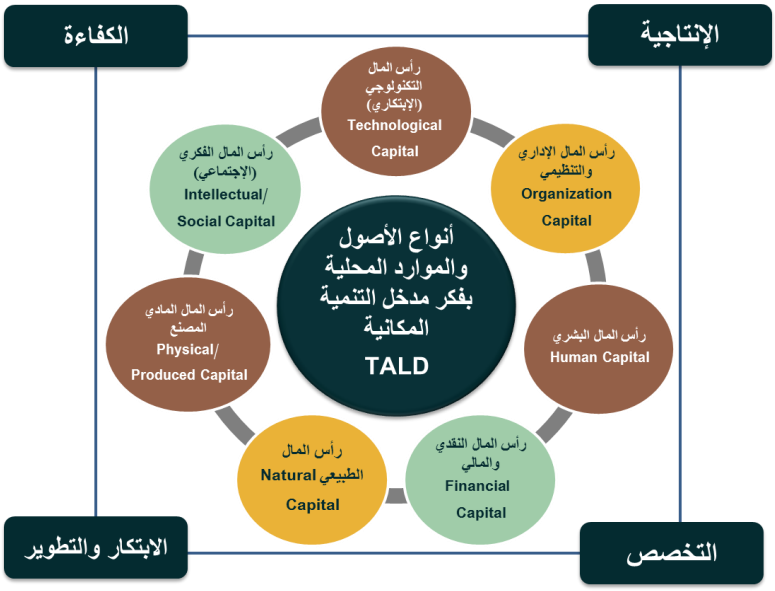

المصدر: (الهادي، ٢٠١٨)

١/٣/٤ رأس المال الطبيعي Natural Capital

تحتوي البيئة الطبيعية المكونة لإطار الجغرافي للمناطق المحلية على مجموعة من الموارد الطبيعية والبيئية، وهي موارد لا دخل للإنسان في وجودها ونظرا لأهميتها الحيوية وإعتماد الإنسان عليها يؤثر فيها ويتأثر بها أيضا، ومنها ما هو متجدد (تتجدد ذاتيا ولا تتعرض للنُضوب إذا ما إستغلها الإنسان بأسلوب معتدل راشد بعيداً عن الإسراف) وأخرى غير متجددة (موجودة على هيئة رصيد ثابت وما يؤخذ منه لا يعوض، ومن ثمَّ فهي موارد معرضة لخطر النضوب).

٢/٣/٤ رأس المال النقدي والمالي Financial Capital

يُعرف رأس المال النقدي (التمويل) بصفة عامة على إنه "*تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع*"ويرتبط فكر مدخل التنمية المكانية بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدى إلى تعظيم معدلات التنمية

على مستوى المناطق المحلية بشكل متزايد ومستمر عبر الزمن، حيث تتطلب عملية التنمية المكانية بطبيعتها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية من المحليات وخاصة الذاتية منها. (وسيلة السبتي، ٢٠٠٩)

- **دور التمويل المحلي كمقوم للتنمية:** تعتمد التنمية المكانية على التمويل المحلي كركيزة لإحداث زيادة في معدلاتها، وتعد من أهم العوائق التي تواجه إحقاق برامجها مشكلة التمويل وضعف الموارد المحلية المخصصة للأغراض التنمية خاصة في المناطق المحلية الفقيرة، حيث يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة، ومن ثم فإن أهم إشكالية للتنمية المكانية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية وإدارة التمويل المحلي وتوجيه التوجيه السليم.

٣/٣/٤ رأس المال البشري Human Capital

- يعُرف رأس المال البشري على إنه "*مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية وإكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الإستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى*" (Adolf Stroom Bergen, Nov 2002). ومن التعريفات واسعة الإنتشار لمصطلح رأس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونيسيف والذي يرى أنه "*المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية*". (العربى، ٢٠٠٧)
- في إطار هذه التعريفات وفكر مدخل التنمية المكانية يشمل رأس المال البشري القوى العاملة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتقاس بمدى توافر المهارات والخبرات لديها التي تكفل تحسين مستوى إنتاجيتها، وبذلك فإن حجمها يعتمد على المؤشرات السكانية، والطاقات التعليمية والتدريبية المتاحة للمنطقة المحلية. (العربى، ٢٠٠٧)

- **دور رأس المال البشري كمقوم للتنمية المكانية:**
- لرأس المال البشري دور رئيسي في التنمية المكانية فالإنسان هو هدف ووسيلة التنمية، حيث تصبح الموارد الطبيعية عديمة الجدوى دون توظيف الموارد البشرية الماهرة والمدربة تدريبا علمياً مع توفر رأس المال المادي اللازم للتطوير. (العربى، ٢٠٠٧)

٤/٣/٤ رأس المال المادي المصنع Physical/Produced Capital

- هي مجموعة العدد والآلات والمنشآت وعناصر النقل التي توظف لإستخدام الموارد الطبيعية مما يزيد من كفاءتها الإنتاجية والتي تختلف من دولة لأخرى ومن منطقة محلية لأخرى.

- **دور رأس المال المادي المصنع كمقوم للتنمية المكانية:**
- يجب أن تكون المنطقة المحلية قادرة على الإستثمار في مشروعات رأسمالية تنتج أدوات الإنتاج، ويتوقف هذا أيضا على قدرتها العلمية على الإنتاج. ويعتمد فكر مدخل التنمية المكانية على تعبئة هذه الموارد والتي يشجع توفيرها على رفع القدرات التنافسية للمناطق المحلية وجذب الإستثمارات الخارجية لها. (الهادي، ٢٠١٨)

٥/٣/٤ رأس المال الفكري (الاجتماعي) Intellectual/Social Capital

يتضمن رأس المال الفكري أو المبدع المهارات والمعارف التي تشكل المخزون من المعرفة أو الثقافة المفيدة التي تدعم التقدم العلمي والتكنولوجي، ويتشكل من خلال رصيد المجتمعات المحلية من المكون الثقافي الذي يتضمن تجميع لخبراتهم ومدى تواصلها وتطورها خلال الزمن لإحداث نقلة نوعية في الإنتاج وبالتالي في التنمية. (الهادي، ٢٠١٨)

- **دور رأس المال الفكري (الاجتماعي) المصنع كمقوم للتنمية المكانية:**
- يتوقف نجاح أي منطقة محلية في تكوين رصيد من رأس المال الاجتماعي على قدرتها على الإستفادة من شبكات الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم المتوفرة بين أعضائها، وتوسيع وتنمية هذه الروابط والعلاقات بما يمكن البناء الاجتماعي من تحقيق أهدافه. (الهادي، ٢٠١٨)

٦/٣/٤ رأس المال التكنولوجي (الإبتكاري) Technological Capital

يقصد بالتقدم التكنولوجي إستخدام طرق أو فنون إنتاجية جديدة تمكن العاملين من إنتاج كفاءة إستعمالية أكبر مع تخفيض تكاليف الإنتاج (كميات أقل من رأس المال البشري والمادي والطبيعي والفكري) وبالتالي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. ويشمل التقدم التكنولوجي الإختراع **Invention** من أجل إكتشاف منتجات أو

طرق جديدة للتنمية، كما يتضمن أيضاً التجديد والإبتكار **Innovation** وإستخدام أساليب أو فنون إنتاجية جديدة في الإنتاج مما يستلزم تنمية القدرات البشرية من خلال البحث والتعليم لتتمكن من الإستفادة والتطوير والإبتكار من التكنولوجيا. (الهادي ، ٢٠١٨)

دور رأس المال التكنولوجي (الإبتكاري) كمقوم للتنمية والتنافسية

- يعتمد فكر التنمية المكانية عليه كمقوم للتنمية لدوره في تحرير الطاقات البشرية نحو إعادة إستغلال المصادر الطبيعية وتعظيم القدرات في إستغلال الثروات والموارد الكامنة مما يمكن من زيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة والفاعلية في مختلف العمليات الإنتاجية، ويحقق للإنسان قدرات غير محدودة للإبتكار وتطوير أساليب إنتاجية متفوقة من حيث الكم والكيف.
- يتطلب هذا التطور التكنولوجي بناء قدرات تنموية جديدة للمجتمعات المحلية قادرة على التعامل مع أساليب الإنتاج والإدارة ووسائل تدفق المعلومات، كما يعمل التطور التكنولوجي على رفع متطلبات وإحتياجات المجتمعات المحلية، ولذلك فلابد من تنظيم المجتمع المحلي بما يضمن تحقيق طفرة اجتماعية تجعله قادراً على تحقيق التقدم التكنولوجي من خلال ربطه بالتنظيم المجتمعي العلمي الحديث وتغيير نظم التعليم بما يواءم مع متطلبات العصر ويعتبر الإنفاق على البحث والتعليم من أحد مكونات الإستثمار في التنمية المكانية. (الهادي، ٢٠١٨)

٧/٣/٤ رأس المال الإداري والتنظيمي Organization Capital:

تُصنف القدرات الإدارية عادة على أنها نوع خاص من رأس المال البشري تتطلب مهارات خاصة لدفع عملية التنمية. وفي إطار التنمية المكانية فإن فاعلية الإدارة تتطلب التنسيق بين كافة الشركاء في عملية التنمية. (الهادي ،٢٠١٨)

دور رأس المال الإداري والتنظيمي كمقوم للتنمية المكانية:

لا يمكن أن تتحقق التنمية المكانية من خلال العوامل السابقة فقط بل يستلزم الأمر وضع سياسات وقوانين وتشريعات تضمن تحقيق التنظيم الكفء Efficient Organization لإستغلال هذه الموارد والتنسيق بينها، والذي يعمل على تقليل نسبة الإهدار في الموارد وتحقيق الكفاءة والفاعلية وإستدامة عملية التنمية المكانية. (الهادي، ٢٠١٨)

العلاقة بين االموارد والاصول المحلية في تحقيق التنافسية الصناعية (خلاصة ربط المحاور الثلاثة) تتواجد العلاقة بين الاصول والموارد المحلية كأحد ادوات تنفيذ المتطلبات وركائز تحقيق التنافسية الصناعية ويمكن تلخيصها في العلاقة بين الاصول والموارد المحلية والتنافسية الصناعية.

جدول (١) العلاقة بين الموارد والاصول لمحلية ومتطلبات وركائز التنافسية الصناعية

ركائز ومتطلبات التنافسية الصناعية		الاصول و الموارد المحلية						
		رأس المال البشري	راس المال النقدي المالي	رأس المال الفكري	رأس المال المادي	رأس المال الطبيعي	رأس المال التكنولوجي	رأس المال الاداري
ركائز إنتاجية	تحسين عمليات الانتاج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
	تحسين هيكل الانتاج		✓	✓	✓	✓	✓	✓
ركائز اقتصادية	الارتقاء في سلاسل القيمة المضافة العالمية		✓				✓	
ركائز اجتماعية	الارتقاء بالموارد البشرية	✓		✓			✓	✓
ركائز استثمارية	الاستثمار الاجنبي المباشر		✓			✓		✓
ركائز عمرانية	تحسين البيئة العمرانية للتجمعات		✓		✓	✓	✓	✓
	الوفورات الداخلية والخارجية		✓			✓	✓	✓

المصدر: من أعداد الباحثين

لكل ركيزة ومتطلب للتنافسية الصناعية تحتاج الي مجموعة من الاصول والموارد المحلية:

- ركائز الانتاجية تحتاج الي الاصول والموارد المحلية لتحسين الانتاجية الصناعية والتغير نحو الافضل انتاجيا
- ركائز الاقتصادية تحتاج الي رأس المال النقدي ورأس المال التكنولوجي.
- ركائز الاجتماعية تحتاج الي رأس المال البشري ورأس المال الفكري ورأس المال التكنولوجي ورأس المال الإداري.
- ركائز الاستثمارية تحتاج الي رأس المال النقدي ورأس المال الطبيعي ورأس المال الإداري.
- ركائز العمرانية تحتاج الي رأس المال النقدي ورأس المالي الطبيعي ورأس المال التكنولوجي ورأس المال الإداري.

٥ تطبيق مؤشرات التنافسية الصناعية على المحافظات المصرية

بناءا علي ركائز ومتطلبات التنافسية الصناعية وعلاقتها بالاصول والموارد المحلية تم اختيار وصياغة المؤشرات الخاصة بكل متطلب للتنافسية الصناعية وعلاقتها بالاصول والموارد المحلية ومدي ملائمتها للحالة المصرية بناءا علي تحليل تقارير التنافسية الصناعية العالمية

- Industrial Development Report United Nation 2018
- تقرير التنمية الصناعية اليونيدو ٢٠١٨
- Global Competition Manufacture index 2016
- تقرير التنافسية الصناعية العالمية ٢٠١٦
- Industrial Performance Scoreboard A Europe 2014
- تقرير تقييم الاداء الصناعي التنافسي بالاتحاد الوروبي ٢٠١٤
- Analysis of Global Competitiveness of Selected Industries and Clusters in the Appalachian Region 2004
- تقرير تحليل الاداء الصناعي للمناطق الصناعية بولاية الابلاش بالولايات المتحدة

جدول (٢) ركائز التنافسية الصناعية ومؤشرات قياسها

الركائز التنافسية الصناعية	المعيار الرئيسي	المؤشرات	المصدر
ركائز انتاجية	**التغير الهيكلي في هيكل الانتاج وعمليات الانتاج**	نسبة المنشأت الصناعات المتقدمة بالمحافظة من اجمالي المنشأت الصناعية بالمحافظة	**هيئة التنمية الصناعية**
		نسبة المنشأت الصناعية المتقدمة من اجمالي المنشأت المتقدمة بالدولة	**هيئة التنمية الصناعية**
	تحسين الانتاجية الصناعية	معدل انتاجية المنطقة الصناعية من انتاجية الدولة	**هيئة التنمية الصناعية**
		معدل انتاجية العمالة (نسبة الانتاج لكل ساعة عمل)	**هيئة التنمية الصناعية**
		حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات	**استبيان عن الصادرات الموانى وزارة النقل**
ركائز اقتصادية	**الإرتقاء بالتكنولوجيا في سلاسل القيمة المضافة العالميةGVCs**	نسب القيمة المضافة متوسطة وعالية التقنية من إجمالي القيمة المضافة	**هيئة التنمية الصناعية**
		جنية استثمار لكل فرصة عمل	**هيئة التنمية الصناعية**
		نسبة المنشأت المملوكة للاجانب من اجمالي المنشأت الاجنبية بالدولة	**تعداد ٢٠١٧**

الركائز التنافسية الصناعية	المعيار الرئيسي	المؤشرات	المصدر
ركائز اجتماعية	المهارات في الموارد البشرية	نسبة العمالة الصناعات المتقدمة بالمحافظة من اجمالي العمالة الصناعية بالمحافظة	هيئة التنمية الصناعية
		نسبة العمالة الصناعية المتقدمة من اجمالي العمالة المتقدمة بالدولة	هيئة التنمية الصناعية
		نسبة مؤهلات عالية من اجمالي مؤهلات عالية بالجمهورية	تعداد ٢٠١٧
ركائز استثمارية	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة فرص الاستثمار الصناعية من اجمالي فرص الاستثمار	وزارة الاستثمار
		نسبة فرص الاستثمار التكنولوجيا والهندسية من اجمالي فرص الاستثمار الصناعية	وزارة الاستثمار
		نسبة فرص الاستثمار التكنولوجيا بالمحافظة من اجمالي فرص التكنولوجيا بالجمهورية	وزارة الاستثمار
		نسبة توسعات الصناعية بالمحافظة من الدولة	وزارة الاستثمار
ركائز عمرانية	تحسين البيئة التنافسية في التجمعات الصناعية	أطوال الطرق الاقليمية	وصف مصر ٢٠١٧
		القرب والبعد من الموانى	هيئة الموانى البحرية
		القرب والبعد من المطارات	وزارة الطيران المدني
		عدد المناطق الحرة	خيريطة الاستثمار
		عدد مراكز خدمات المستثمرين	خريطة الاستثمار
		عدد نوادي التكنولوجيا	وصف مصر ٢٠١٧

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية

من خلال المتاح من البيانات توصل البحث الي تصنيف المحافظات المصرية طبقا لقدرة المحافظة للتنافسية الصناعية كالتالي

١/٥ إجراء التحليل العاملي (Factor Analysis) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components)

١/١/٥ اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test) للبيانات:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test) للبيانات للتأكد من تحقق توافر شروط إجراء التحليل العاملي. ومن خلال مقارنة دلالة معنوية العلاقة .Sig بمستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تبين أن أغلب المؤشرات تأخذ بيانتها شكل التوزيع الطبيعي بإستثناء عدد (٢) مؤشرات تم إستبعادهم لإجراء التحليل العاملي وهم (تكلفة فرصة العمل - نسبة فرص الاستثمار الصناعية من إجمالي فرص الاستثمار).

٢/١/٥ الدورة التحليلية للبيانات

- باستخدام برنامج SPSS تم إجراء التحليل العاملي (Factor Analysis) لباقي المتغيرات البالغ عددها (٢٣ متغير بعد إستبعاد المتغيرات التي لا تتبع بيانتها التوزيع الطبيعي) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components) تم تبسيط المتغيرات إلى عوامل رئيسية من خلال تجميع المتغيرات ذات العلاقات المتشابهة القوة والإتجاه في شكل حزم يسهل تفسير تأثيراتها بحيث يمكن إستنباط العوامل الرئيسية التي تفسر المتغيرات في البيانات من خلال نتائج التحليل.
- تم إعداد دورة تحليلية للبيانات باستخدام طريقة (Varimax) والتي تتقبل فكرة البناء البسيط مع الإحتفاظ بالتعامد بين العوامل بهدف تحديد العوامل التنموية (Factor) ثم تم تقييم كل محافظة على أساس إمتلاكها

لمكونات العامل التنموية وإعطاءها ثقل نسبي بين باقي المحافظات تعبر عن تميزها التنموي عن طريق أسلوب الثقل العاملي (Factor Scour). ويلاحظ إنه نتج عن التحليل العاملي عدد من العوامل (Components) الموضحة لوجود تغير في الحالات وتكون مساوية لعدد المتغيرات. وتم الحصول على (Eigen Value) الذي يعبر عن مدى قوة المتغيرات داخل كل عامل من عوامل المصفوفة. تم تحديد قيمة (Factor Scour) لكل حالة من الحالات وظهر لكل عامل نسبة توضح مقدار شرح التغيير الذي حدث في الحالات محل الدراسة وتم إجراء دورة تحليلية للوصول إلى أكثر العوامل تأثيراً وكذا المتغيرات المؤثرة في الحالات محل الدراسة.

- تبين من الدورة التحليلية للبيانات التغير في العوامل (Total Variance Explained) وتبين أن هذه العوامل المستنتجة تفسر في مجملها ٨٧,٦٥٦٪ من التغيرات في البيانات.

٥/١/٣ تحديد العامل التنموي

من خلال إستعراض الأوزان النسبية للمتغيرات المكونة للعامل التنموي في الجدول التالي يتضح أن متغيرات الركائز والمتطلبات العمرانية والاقتصادية هم الاكثر تأثيرا على تحديد مستويات قدرة للمحافظات المصرية على التنافسية الصناعية، والتي تتركز على نسبة اطوال الطرق (الاتصالية العالية بالطرق -نسبة المنشأت المملوكة للأجانب التي تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر)

جدول (٣) المتغيرات المكونة للعامل التنموي ودرجة تأثيرها

ركائز ومتطلبات التنافسية	المؤشرات	دليل القيم
ركائز ومتطلبات اجتماعية	نسبة العمالة الصناعات المتقدمة بالمحافظة من اجمالي العمالة الصناعية بالمحافظة	0.813
	نسبة العمالة الصناعية المتقدمة من اجمالي العمالة المتقدمة بالدولة	0.758
	نسبة مؤهلات عالية من اجمالي مؤهلات عالية بالجمهورية	0.872
ركائز ومتطلبات إنتاجية	نسبة المنشأت الصناعات المتقدمة بالمحافظة من اجمالي المنشأت الصناعية بالمحافظة	0.760
	نسبة المنشأت الصناعية المتقدمة من اجمالي المنشأت المتقدمة بالدولة	0.67
	حجم الانتاج الصناعي/عامل	0.866
	الانتاجية الصناعية	0.89
	نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات الصناعية بالدولة	0.79
ركائز ومتطلبات اقتصادية	جنية استثمار لكل فرصة عمل	0.891
	نسبة المنشأت المملوكة للاجانب من اجمالي المنشأت الاجنبية بالدولة	0.927
	نسبة القيمة المضافة الصناعات العالية الفائقة من إجمالي القيمة المضافة للصناعات بالمحافظة	0.791
ركائز ومتطلبات عمرانية	نسبة اطوال الطرق بالالف من اجمالي اطوال الطرق بالجمهورية	0.947
	نسبة عدد المناطق الصناعية من إجمالي المناطق الصناعية بالجمهورية	0.715
	نسبة مراكز الابحاث من إجمالي مراكز الأبحاث بالجمهورية	0.833
	نسبة مراكز التدريب المهني من اجمالي مراكز التدريب المهني بالجمهورية	0.754
	نسبة نوادي التكنولوجيا من إجمالي نوادي التكنولوجيا بالجمهورية	0.685
	نسبة عدد البنوك من اجمالي البنوك بالجمهورية	0.924
	نسبة عدد المناطق الحرة من اجمالي المناطق الحرة بالجمهورية	0.615
	نسبة عدد المناطق الاستثمارية من اجمالي المناطق الاستثمارية بالجمهورية	0.83
	نسبة عدد الجامعات من اجمالي الجامعات بالجمهورية	0.648
	نسبة عدد موانى تجارية من اجمالي موانى تجارية بالجمورية	0.72
	نسبة عدد المطارات من اجمالي المطارات بالجمهورية	0.827
ركائز ومتطلبات استثمارية	نسبة فرص الاستثمار التكنولوجيا والهندسية من اجمالي فرص الاستثمار الصناعية	0.883
	نسبة فرص الاستثمار التكنولوجيا بالمحافظة من اجمالي فرص التكنولوجيا بالجمهورية	0.793
	نسبة توسعات الصناعية بالمحافظة من الدولة	0.807

المصدر: من إعداد الباحثين طبقاً للتحليلات الإحصائية.

٤/١/٥ حساب دليل قدرات التنمية المكانية بناءً على مكونات العامل التنموي وأوزانها النسبية:

- تم تهيئة مصفوفة البيانات لمتغيرات العامل التنموي من خلال تحويل كل قيمة من قيم المصفوفة البيانات إلى الصيغة القياسية (Standard Form) من خلال تقسيم كل متغير إلى ثلاث فئات إحصائية تعبر قيمتها عن دلالة المؤشر في قدرات التنمية المكانية (١= قدرات محدودة، ٢= قدرات متوسطة، ، ٣= قدرات واعده).
- تم حساب دليل قدرات التنمية المكانية للمحافظات المصرية Territorial Development Capitally Index بناءً على إعطاء قيمة (Factor Score) لكل متغير حسب قيمة تأثيره السابق توضيحها بالجدول السابق ويوضح جدول التالي قيم الدليل المستنتج للمحافظات المصرية والتي بلغت أقصاها بمحافظة القاهرة وأدنها بمحافظة مطروح.

جدول (٤) قيم دليل قدرات التنافسية الصناعية المستنتج للمحافظات المصرية

م	المحافظة	دليل قدرات التنافسية الصناعية	م	المحافظة	دليل قدرات التنافسية الصناعية	م	المحافظة	دليل قدرات التنافسية الصناعية
1	القاهرة	63.5	10	المنوفية	33.119	19	البحر الأحمر	26.87
2	الإسكندرية	43.56	11	قنا	27.67	20	بني سويف	35.33
3	الجيزة	44.408	12	سوهاج	29.37	21	السويس	35.9
4	القليوبية	41.616	13	المنيا	28.72	22	مطروح	22.41
5	الشرقية	36.285	14	بورسعيد	38.45	23	الأقصر	25.25
6	الدقهلية	32.07	15	كفر الشيخ	23.093	24	أسوان	26.11
7	الغربية	23.858	16	الإسماعيلية	32.204	25	جنوب سيناء	29.46
8	البحيرة	26.79	17	دمياط	28.001	26	شمال سيناء	29.67
9	أسيوط	35.47	18	الفيوم	25.51	27	الوادي الجديد	23.64

المصدر من اعداد الباحثين طبقا للبيانات الاحصائية

توضح الخريطة في الشكل رقم (٨) تصنيف مستويات القدرة التنافسية الصناعية للمحافظات المصرية طبقاً لدليل للمتطلبات وركائز التنافسية الصناعية عن طريق تحليل ال Cluster analysis الشكل رقم (٧) تؤكد هذه النتيجة الخلل القائم في توجهات سياسات التنمية في مصر نتيجة المركزية الشديدة في توزيع الاستثمارات والتركيز علي المحافظات الحضرية مما يؤكد ضرورة إعادة تقويم السياسات المتبعة لزيادة القدرة التنافسية الصناعية للمحافظات للعب دور في شبكة الصناعة العالمية والافريقية والعربية. عن طريق تعزيز القدرات والاصول المحلية في دعم ورفع قدرة المحافظات المصرية علي التنافسية في قطاع الصناعة

شكل (٧) تصنيف المحافظات Cluster analysis

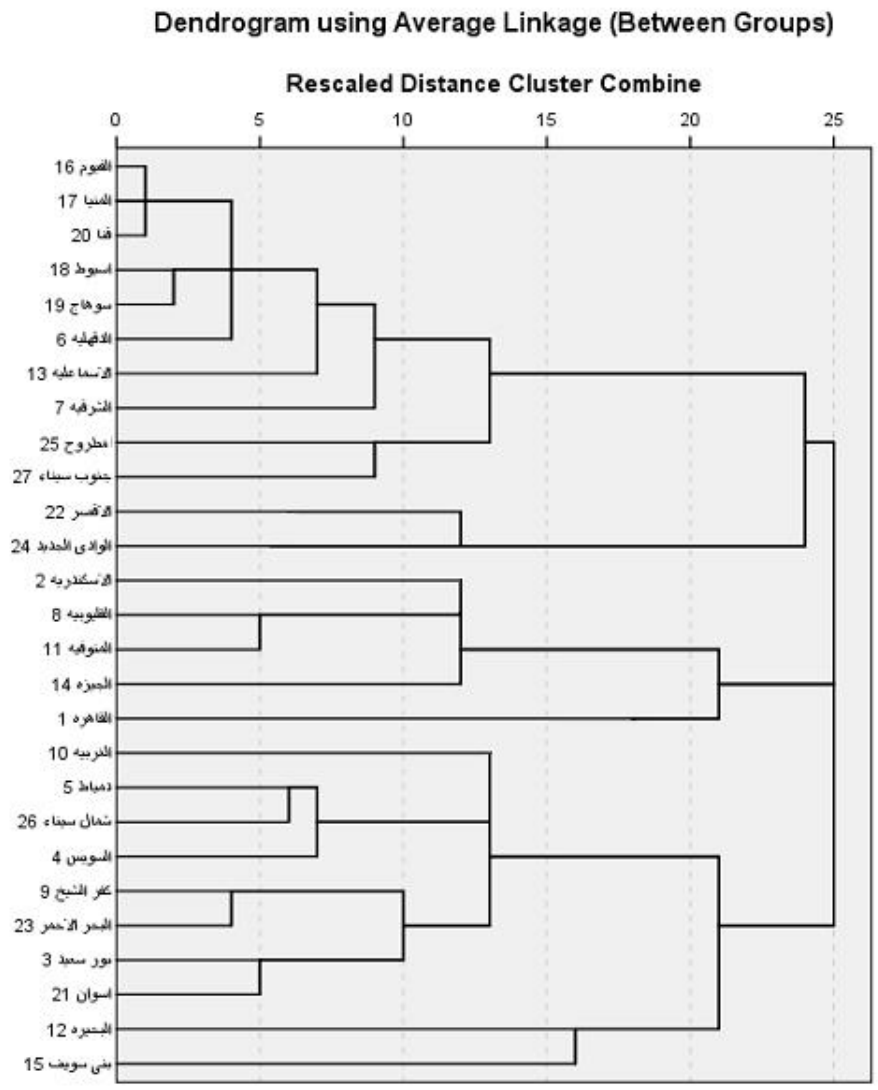

المصدر من اعداد الباحثين طبقا للبيانات الاحصائية

تم تصنيف المحافظات المصرية طبقاً لل Cluster analysis الي ثلاث مجموعات علي النحو التالي :

- المجموعة الاولي: القاهرة – القليوبية -الجيزة – المنوفية -الإسكندرية
- المجموعة الثانية: بورسعيد – دمياط – السويس-البحر الاحمر – الاسماعيلية – بني سويف – اسوان – كفر الشيخ -الغربية -البحيرة
- المجموعة الثالثة: شمال سيناء -الأقصر-أسيوط – سوهاج – المنيا – الوادي الجديد-جنوب سيناء – الفيوم – مطروح – الشرقية – الدقهلية

شكل (٨) خريطة تصنيف المحافظات طبقا لقدرتها التنافسية الصناعية

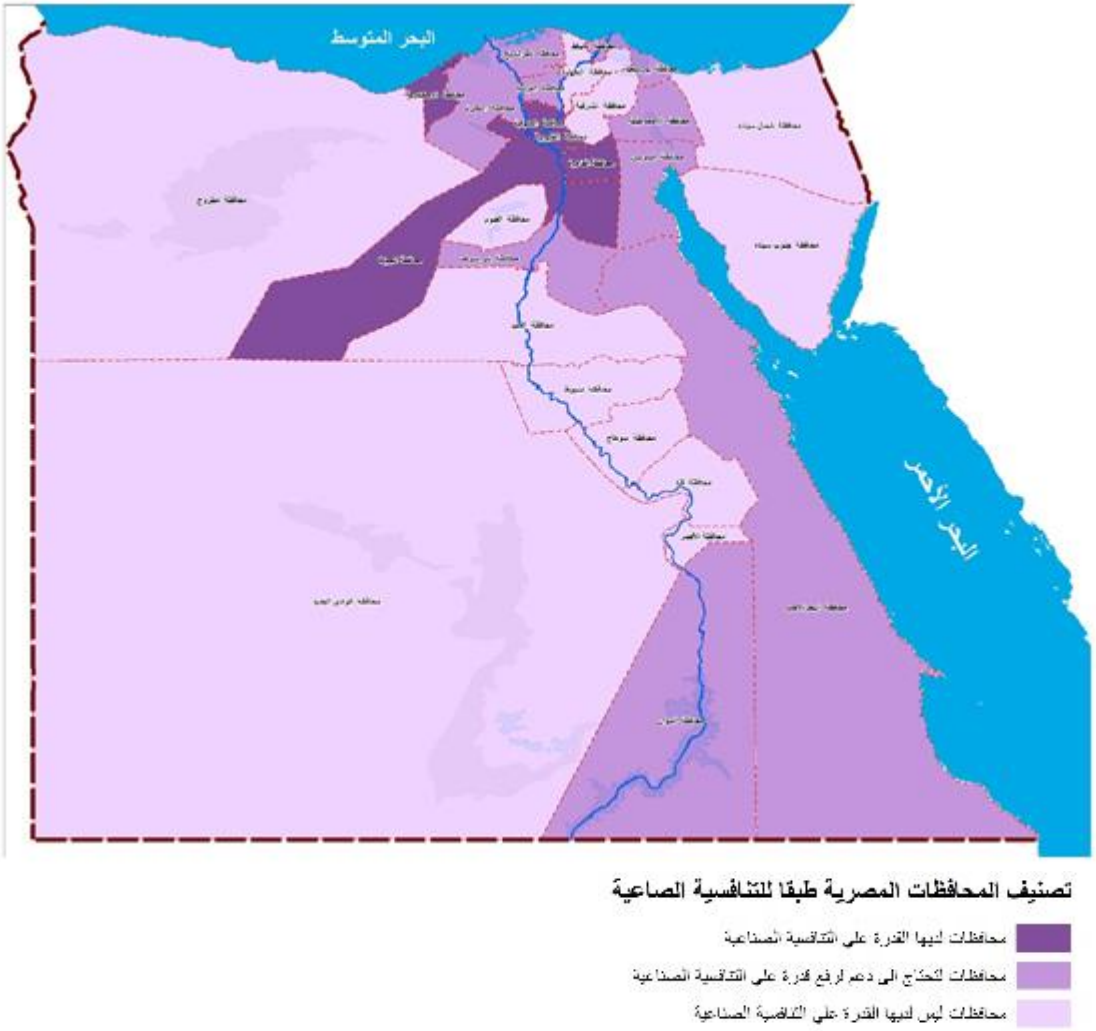

المصدر من اعداد الباحثين

من خلال نتائج تصنيف المحافظات المصرية طبقا للقدرة التنافسية الصناعية أمكن التوصل إلى ٣ مجموعات على النحو التالي:

- القاهره – القليوبية -الجيزة – المنوفية -الإسكندرية لديهم قدرة مرتفعة للأصول والموارد الداعمة للتنافسية الصناعية بما تملك من (مناطق صناعية كبري – عمالة صناعية ماهره – الاتصالية بشبكة الحركة الاقليمية والموانى البحرية – فرص نمو – فرص للاستثمار الصناعي مرتفعة – يوجد قطبين من اقطاب الصناعة في مصر السادات و السادس من اكتوبر-
- بورسعيد – دمياط – السويس-البحر الاحمر – الاسماعيلية – بني سويف – اسوان – كفر الشيخ -الغربية -البحيرة لديهم قدرة متوسطة للتنافسية الصناعية وتحتاج هذه المحافظات إلى تدعيم لقدرتها التنافسية (تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات انشاء المصانع- مراجعة ووضع حوافز الاستثمار في الصناعة وتشجيع المنتج المحلي ودعم التصدير - استكمال شبكة الطرق والبنية الاساسية في المناطق الصناعية - التوسع في خدمات المراكز التكنولوجية لتغطي مجتمع المنتجين والمصدرين بكل فئاتهم ومختلف احتياجاتهم .
- شمال سيناء -الأقصر-أسيوط – سوهاج – المنيا – الوادي الجديد-جنوب سيناء – الفيوم – مطروح – الشرقية – الدقهلية (ليس لديهم القدرة على التنافسية الصناعية حيث ان الموارد والاصول لامحافظات لم تستغل ولا يمكن قام تنمية صناعية منافسية بالوضع الحالي و لكن

يمكن قيام تنمية صناعية علي المستوي المحلي ولكن في المستقبل يمكن وضع سياسات تنموية لدفع عجلة التنمية الصناعية المنافسية في هذه المحافظات)

٦ نتائج البحث

- تعتبر الأصول والموارد المحلية من أهم الركائز لرفع درجة تنافسية المحافظات المصرية في قطاع الصناعة.
- تختلف المحافظات طبقا لدرجة تنافسيتها على المستويين القومي والعالمي (السوق الخارجية).
- تحتاج المحافظات التي لديها قدرة عالية للتنافسية الصناعية(القاهره – القليوبية -الجيزة – المنوفية -الإسكندرية) إلي وضع برامج للتنمية لتوجيها إلى المسار الصحيح لتفعيل واستدامة الوضع التنافسي.
- المحافظات في المجموعة الثانية ذات القدرة المتوسطة (بورسعيد – دمياط – السويس- البحر الاحمر – الاسماعيلية – بني سويف – اسوان – كفر الشيخ -الغربية -البحيرة) تحتاج إلى الدعم الكامل لرفع كفاءتها وذلك بالاعتماد على مواردها المحلية ونقل التكنولوجيات اليها وتدعم رأس المال البشري ورفع كفاءته وتدعيم رأس المال المادي ورفع كفاءته (المناطق الصناعية) وتحسين إنتاجيته.
- المحافظات التي ليس لديها القدرة على التنافسية الصناعية (شمال سيناء -الأقصر-أسيوط – سوهاج – المنيا – الوادي الجديد-جنوب سيناء – الفيوم – مطروح – الشرقية – الدقهلية) تحتاج دعم من الدولة ووضع سياسات على المدي البعيد لرفع قدرتها على التنافسية الصناعية، من خلال سياسات للتنمية الصناعية واستغلال الموارد المحلية وتوفير وفورات داخلية وخارجية.

المراجع

references

- Kanni Wignaraja (2016) United Nations Development Programme.
- Unite Nation, I. (2016). The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna, Austria: UNIDO.
- Adolf Stroom Bergen, D. a. (Nov 2002). Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics. New Zealand.
- Clerides, S. (2012). Competition, Productivity and Competitiveness: Theory,Evidence, and an Agenda for Cyprus. Cyprus: University of Cyprus.
- International Business Management IMB .(2014) .Presentation on chapter topic ITT .
- Jantsch, E. (1967). A Framework for Technological Forecasting its Techniques and Organisation.
- OECD (2001)The Well Being of Nations: The Role of Human and Social Capital .
- OECD, I. f. (2012). A DISCUSSION OF THE ISSUES AND AN OVERVIEW OF WORK OF THE OECD DIRECTORATE FOR SCIENCE, TECHNOLOGY AND INDUSTRY. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- World Bank .(2017) .Social Capital .

- العيسوي، إبراهيم. (٢٠١١). نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط. الكويت. المجلد الثالث عشر. العدد الأول. يناير ٢٠١١. ص.(٥-٦٥).

- El-Issawy, I. (2011). Independent Development: an Alternative Model to Washington Consensus and Possibility of its Application in the Era of Globlization. Journal of Development and Economic Policies, Arab Planning Institute .Kuwait. Volume Thirteen. The first issue. January 2011. pp.(5-65).
-
- العربي، أشرف. (٢٠٠٧). رأس المال البشرى في مصر: المفهوم - القياس - الوضع النسبي. مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة. العدد (٣٩). ص.(٥١-٨٥).
- Al-Arabi, A. (2007). Human capital in Egypt: Concept - Measurement - Relative situation. Arab Economic Journal, Arab Society for Economic Research. Cairo. Issue (39). pp.(51-85).
- ابو النصر، مدحت محمد. (٢٠٠٩). تنمية الموارد البشرية: مناهج واتجاهات وممارسات. القاهرة: الروابط العالمية للنشر والتوزيع.
- Abu-Alnasr, M. M. (2009). Human Resource Development: Approaches, Trends and Practices. Cairo: Global Links for Publishing and Distribution.
- عبد الحميد، إنجي محمد. (٢٠٠٩). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي "دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر". القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة أبحاث ودراسات. العدد الأول. ص(١٩).
- Abd-Elhamid, I. M. (2009). The Role of Civil Society in Creating Social Capital A Study Case of Non-Governmental Organizations (NGOs) in Egypt. Cairo: the Egyptian Center for Economic And Social Rights, Series of Studies and Researches. Issue (1). pp.(19).
- بن عمار، إيمان، وطيب، زينب. (٢٠١٥). الاستثمار الاجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية. رسالة ماجستير. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة. الجزائر.
- Ben-Ammar, I., and Tayeb Z. (2015). Direct Foreign Investment and Industrial Competitive Advantage in Developing Countries. Master Thesis. Business Sciences Department, Faculty of Economics, Business Sciences and Management Sciences, Akli Mohand Oulhadj University, Bouiram. Algeria.
- حسين، إيمان محمد. (٢٠٠٢). بناء القدرات كأحد ركائز التنمية الحضرية المستدامة. مؤتمر التنمية المعمارية والعمرانية والاستدامة. كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان. القاهرة.
- Hussein, I .M .(2002). Capacity Building as One of The Pillars of Urban Sustainable Development. Architectural and Urban Development and Sustainability Conference. Faculty of Engineering Mataria branch, Helwan University. Cairo.
- عبدوس، عبد العزيز. (٢٠١٣). سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار. الجزائر. العدد(٣).
- Abdous, A. (2013). trade openness policy and its role in improving Algerian institution productivity as a competitive indicator by focusing on the worker productivity index. The Algerian Business Performance Review (ABPR). Faculty of Economics, Business Sciences and Management Sciences, Bechar University, Algeria. Issue (1).
- محبوب، فاطمة. (٢٠١٦). تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال. رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
- Mahboub. F. (2016). Strategic Alliances Impact on the Competitive Performance of the Industrial Corporation: A Case Study of SAIDAL complex. Master Thesis. Economic Sciences Department, Faculty of Economics, Business Sciences and Management Sciences, Mohamed Khider University, Biskra, Algeria.
- عبد الحليم، محسن. (٢٠١٤). القطاع الصناعي، ركيزة اقتصادية تتطور. دائرة التنمية الاقتصادية.
- Abd-Elhalim, M. (2014). The Industry Sector is a Developing Economic Pillar. Department of Economic Development.
- الهادى، مني عبد الفتاح. (٢٠١٨). مدخل التنمية المكانية كموجه لسياسات التنمية المحلية في مصر. رسالة دكتوراه، قسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة.

- El-Hadi, M. A. (2018).Territorial approach as a guide for local development policies in Egypt. PH. D. Thesis. Regional Urban Development Department, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University.
- مؤتـمـر الامـم المتحـدة للتجـارة والتـنميـة، الاونكتاد. (٢٠١٣). تقرير الاستثمار العالمي سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية. نيويورك وجينف، الامم المتحدة.
- United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD. (2013). World Investment Report Global Value Chains: Investment and Trade for Development. New York and Geneva, United Nations.
- السبتي، وسيلة. (٢٠٠٩). تمويل التنمية المحلية. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع. ص(٢٢).
- El-Sabty, w. (2009). Local development finance. Cairo: Etrac Printing, Publishing and Distribution. PP. (22).

Role of local assets and resources in supporting the industrial competitiveness of Egyptian governorates

Abstract

The achievement of local development depends on a set of factors and pillars according to the global and regional variables, that affect the achievement of development processes in general and local development in particular. The industry is the main engine of economic development processes, there are factors and requirements to achieve industrial competitiveness in turn which achieve a qualitative leap in development on the national and the local level. Competitiveness is characterized by modernity and interest in the late 1990s as the product and objective of the new economic system, the emergence of the era of globalization, and the trend towards the application of market economics. The concept of competitiveness is intertwined with several concepts including growth and development, affecting countries and their relationship to foreign trade, industrial policy, and technological policy. The competitiveness of countries in international markets is a complex and multifaceted concept, and it interferes with many fields and phenomena, including economic, social, and other phenomena. As a result of the evolution of the global economic environment, has increased interest in competition not only at the level of institutions but has become an urgent need for States as a tool to achieve sustainable growth and social welfare. Research depends on linking the role of local assets and resources as one of the elements of supporting the industry to achieve industrial competitiveness by measuring the ability of the Egyptian governorates to achieve the requirements of industrial competitiveness. The research focuses on three main axes: the definition of industrial competitiveness, the analysis of industrial competitiveness levels, the study of the pillars and requirements of industrial competitiveness, the study of local assets and resources and their relation to industrial competitiveness, the application of industrial competitiveness indicators to the Egyptian governorates. Finally, the research results in the classification of the Egyptian governorates in accordance with their ability to compete in the light of industrial objectives and pillars of local development.

Keywords

industrial competitiveness - industrial development - spatial development - local development